

عمدة الفقه

فصل .

وما تركه الكفار فزعا وهربوا لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب أو أخذ منهم بغير قتال فهو
فيء يصرف في مصالح المسلمين .
ومن وجد كافرا ضالا عن الطريق أو غيره في دار الإسلام فأخذه فهو له وإن دخل قوم لا منعة
لهم أرض الحرب متلصمين بغير إذن الإمام فما أخذه فهو لهم بعد الخمس